



قراءة أسبوعية في تطورات الأحداث والمواقف في مدينة القدس

تصدر عن قسم الأبحاث والمعلومات

24-30 تموز/يوليو 2019

Page | 1

إعداد: علي إبراهيم

الاحتلال يستكمل استهداف ضواحي القدس بمصادرة أرض في صور باهر
ويصادق على آلاف الوحدات الاستيطانية

تتابع أذرع الاحتلال اقتحامها للأقصى، وتعمل قوات الاحتلال على تشديد إجراءاتها الأمنية أمام أبواب المسجد في محاولة لاستهداف المصلين والمرابطين من الشباب. وعلى الصعيد الديموغرافي، ما زالت آثار هدم سلطات الاحتلال عشرات المنازل في وادي الحمص تلقي بظلالها، حيث حذر عددٌ من المتابعين من استكمال الاحتلال عمليات الهدم، واستهداف المزيد من المناطق والقرى في ضواحي القدس المحتلة، الذي بدأ بمصادرة أرض في صور باهر، ستخصص لبناء العديد من المؤسسات الخدمية الاستيطانية. وترصد القراءة مصادقة "الكابينت" على بناء ستة آلاف وحدة استيطانية في القدس والضفة المحتلتين. وفي سياق التفاعل شهد أسبوع الرصد تصويت الأمم المتحدة على مشاريع قرار لرفض مجزرة الهدم، ولتسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وهي قراراتٌ معنوية، لم تجد خلال السنوات الماضية أيّ تطبيق عملي، يمكن أن يلجم الاحتلال، ويضع حدًا لاعتداءاته.

التهويد الديني والثقافي والعمراي:

تتابع أذرع الاحتلال اقتحاماتها للأقصى، ففي 7/24 اقتحم 51 مستوطنًا باحات المسجد، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة، وبالتزامن مع اقتحام المسجد احتجزت قوات الاحتلال بطاقات عددٍ من المصلين أمام أبواب المسجد. وفي 7/25 شددت قوات الاحتلال إجراءاتها على أبواب المسجد مستهدفة المرابطين والمصلين من الشباب، محتجزة بطاقات هوياتهم، وبلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد في هذا اليوم 102 مستوطنًا. وفي 7/29 اقتحم 42 مستوطنًا باحات المسجد الأقصى، بحماية مشددة من قوات الاحتلال، وحاول عددٌ من المستوطنين إقامة طقوس تلمودية خاصة قرب مصلى الرحمة.



التهويد الديموغرافي:

Page | 2

شكل هدم الأبنية في حي وادي الحمص في صور باهر الحدث الأبرز في الأسبوع المنصرم، وما زالت تداعياته تبرز تبعاً، وعلى أثر الهدم حذر وزير شؤون الاستيطان وليد عساف أن ثمة 155 تجمعاً فلسطينياً في المنطقة "ج" يواجه خطر الهدم، ولم تقف معاناة سكان وادي حمص عند المنازل المهتمة سابقاً، حيث يستهدف الاحتلال 125 منزلاً آخر.

وفي متابعة لأهداف الاحتلال من جريمة الهدم، أعلن رئيس لجنة حي وادي الحمص أن عمليات الهدم تهدف إلى توسعة مستوطنة "هار حوما" (أبو غنيم) المحاذية لبلدة صور باهر، مشيراً إلى إمكانية تجديد عمليات الهدم في سياق هذه الخطط الاستيطانية.

وفي اعتداء متصل ببلدة صور باهر، صادرت سلطات الاحتلال في 7/30 قطعة أرض في حي القميصان بالبلدة، وتدرعت سلطات الاحتلال بـ"المنفعة العامة"، وتبلغ مساحة الأرض نحو 10 دونمات، وتعود ملكيتها لفلسطينيين من المنطقة، وستشيد سلطات الاحتلال عددًا من المرافق العامة التي تخدم المستوطنين من بينها "مركز جماهيري ومركز للشرطة، وحضانات".

وفي سياق متصل بالمشاريع الاستيطانية، كشفت وسائل إعلام عبرية في 7/30 أن المجلس الوزاري المصغّر "الكابينت" صادق على مخططات بناء 6 آلاف وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، ولكن الاجتماع لم يوافق على مقترح السماح ببناء 700 وحدة سكنية للفلسطينيين في المناطق "ج"، وأشارت وسائل الإعلام العبرية إلى أن قادة المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة هاجموا هذا المقترح.

قضايا:

تسعى حكومة الاحتلال إلى جذب المزيد من الدول لتتنقل سفاراتها إلى القدس المحتلة، وتأتي هذه المحاولة من خلال خطة سيقدمها وزير الخارجية في حكومة الاحتلال إسرائيل كاتس، وذكرت صحفٌ عبرية عن رصد الخطة لمبلغ 50 مليون شيكل (حوالي 15 مليون دولار)، في إطار مساعدات للدول التي ستنقل سفاراتها إلى القدس، وتتضمن هذه المساعدات تمويل إنشاء مبنى السفارة أو سكن السفير،





وتحديد موقع الأرض المناسبة في القدس وتخصيصها للسفارة، والمساعدة في الإجراءات التي تتخذها بلدية الاحتلال في القدس والسلطات والهيئات الأخرى ذات الصلة.

Page | 3

التفاعل مع القدس:

قدم كل من مندوب الكويت وجنوب إفريقيا في الأمم المتحدة في 7/24 مشروع قرار لإدانة عمليات الهدم في وادي الحمص، وأدانت 50 دولة في الأمم المتحدة هدم سلطات الاحتلال منازل الفلسطينيين في وادي الحمص. وتبقى هذه الإدانة موقفًا معنويًا لا أكثر ونموذجًا عن الرفض الدولي لممارسات الاحتلال، ولكنه رفض لا يتجرم عمليًا على أرض الواقع.

وفي 7/25 تبنت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، قرارًا حول وضع المرأة الفلسطينية، وأكد القرار أن الاحتلال الإسرائيلي عقبة أساسية في وجه المرأة في فلسطين المحتلة، وأنه يعيق تقدمها ويحرمها من أبسط حقوقها الإنسانية التي تكفلها لها القوانين الدولية. وحصل القرار على تأييد 40 دولة، مقابل اعتراض الولايات المتحدة وكندا، وامتناع 9 دول عن التصويت. وأكد القرار ضرورة توفير الحماية للشعب الفلسطيني، خاصة النساء والأطفال، وتوفير الدعم للمرأة الفلسطينية اللاجئة والقابعة تحت وطأة الاحتلال. وتم تقديم القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويُعنى المجلس بتحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الدولية على جدول أعمال الأمم المتحدة، ويشمل بنودًا تتناول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلد بعينه، بما في ذلك بند حول التبعات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وباقي الأراضي العربية المحتلة.

وتبنى المجلس قرارًا آخر حول التدايات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، ووافق على القرار 45 دولة، في حين صوتت ضده دولتان، وامتنعت 4 دول عن التصويت.

